

ورقة بحثية

حي الشيخ جراح ومخاطر التهجير

#أنقذوا_حي_الشيخ_جراح

Save Sheikh Jarrah

إعداد
علي إبراهيم

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية

حزيران/يونيو 2021

المحتويات

المقدمة 3

موقع الحي وأهميته 4

تهجير سكان حي الشيخ جراح خلفية تاريخيّة 7

تطورات محاولات التهجير حتى نهاية شهر أيار/مايو 2021 9

توقيت إعادة فتح القضية 13

الأبعاد الاستيطانية لتهجير سكان حي الشيخ جراح وغيره
من أحياء القدس المحتلة 14

مسارات التطور المتوقعة 19

الخاتمة 20

مقدمة



يخوض الاحتلال معركةً لتغيير الواقع الديموغرافي في المدينة المحتلة، إذ يحاول رفع أعداد المستوطنين القاطنين فيها وفي المستوطنات المحيطة بها، يعمل على خلق حزام من الأحياء الاستيطانية تحيط بمجمل المدينة المحتلة، فمن جهة يعمل على رفع البناء الاستيطاني، في سياق توسعة المستوطنات ضمن حدود بلدية الاحتلال في القدس، ومن جهة أخرى يحاول إنشاء حزامٍ استيطاني آخر يُحيط بالبلدة القديمة ومسجدها الأقصى، لتصبح القدس رهينة حزامين استيطانيين، الأول ضمن حدود البلدية، والثاني يحيط بالبلدة القديمة، وهي خطوات ستمكن الاحتلال من إحداث تغييرٍ مباشر في التركيبة السكانية للمدينة المحتلة، وحصار سكان القدس من الفلسطينيين، وهذا ما يعيق دورهم في الدفاع عن القدس والرباط في الأقصى، ورفع قدرة المحتلّ على استهداف الوجود الفلسطيني برمته.

وعلى الرغم من فشل الاحتلال منذ عام 1967 في تهويد المدينة بشكلٍ كامل، وفي إحداث هذه التغييرات السكانية الكبرى، صعد الاحتلال وأذرعه الاستيطانية المختلفة استهدافهم أحياء مقدسية بعينها، عبر الادعاء أنها مملوكة ليهود في حقب تاريخية قديمة، وهذا يسمح للجمعيات الاستيطانية المطالبة بها، لتتحول إلى بؤر استيطانية داخل القدس المحتلة، وتسهم في خلخلة تركيبة المدينة ديموغرافيًا، وفي السنوات الماضية تتصدر قضية أحياء الشيخ جراح

شمال البلدة القديمة ووادي حلوة وبطن الهوى في سلوان جنوب البلدة القديمة وغيرهم، قائمة الأحياء المستهدفة استيطانيًا، نتيجة مواقعهم وحضورهم في رفد الأقصى بالمد البشري.

وقد شكل حي الشيخ جراح ومستجدات قضيته منذ بداية عام 2021 أبرز قضايا المدينة المحتلة، وتصدرت مستجداته قضايا الأحياء المستهدفة بالتهجير، على أثر صراعٍ قانوني ووجوديّ ممتد لسنوتٍ طويلة، ولكن شره الاحتلال وأطماعه في السيطرة المباشرة على الحي من جهة، وتصعيده استهداف المسجد الأقصى المبارك من جهة أخرى، أدت إلى اندلاع واحدةٍ من أبرز المواجهات الشاملة مع الاحتلال منذ تأسيس دولته قبل 73 عامًا، وخلطت المعركة البطولية مع المقاومة في غزة، والهبة الفلسطينية الشاملة الأوراق على الصعد الفلسطينية والإسرائيلية، وأذنت بانطلاق مرحلة جديدة من الصراع مع الاحتلال على أرض فلسطين.

وفي سياق الإضاءة على تطورات قضية الشيخ جراح نقدم في هذه الورقة إطلالة على خلفيات محاولات الاحتلال السيطرة على منازل الحي، وأهدافه الكامنة خلف محاولاته طرد السكان وإحلال المستوطنين مكانهم، وكيف حاول الاحتلال الالتفاف على مستجدات المواجهة، وفتحه قضايا أحياء أخرى محيطة بالمسجد الأقصى المبارك، مع تقديم نبذة حول القضية والثغرة التي استخدمها الاحتلال لاستهداف حياة السكان، والمرور حول الأبعاد الاستيطانية والديموغرافية الكامنة خلف محاولات الاحتلال هذه.

موقع الحي وأهميته

يقع حي الشيخ جرّاح فوق أرض تسمّى «كرم الجاعوني» شمال البلدة القديمة في القدس المحتلة، ويقطنه أكثر من ثلاثة آلاف فلسطيني[1]، يرتفع الحي عن سطح البحر نحو 706 أمتار، ويُنسب الحي إلى واحدٍ من قادة السلطان صلاح الدين الأيوبيّ، الأمير حسام الدين حسين بن عيسى الجرّاحي. وتُشير العديد من المصادر إلى أن للحي أهمية جيو-سياسية كبيرة، إذ يقع إلى جانب «وادي النّار»، ومنه يمكن التوجه إلى البلدة القديمة وإلى جبل

1 التهجير القسري لسكان حي الشيخ جراح وعزله عن بقية مدينة القدس المحتلة، وكالة وفا، آب/أغسطس 2017. https://bit.ly/3fXXfMz



المشارف، ويُعد حيّ الشيخ جراح صلة الوصل بين الأحياء العربيّة في مركز المدينة وجنوبها مع الأحياء العربيّة شمالها[1].

وشكل الحي مركزًا سياسيًا وثقافيًا للفلسطينيين في القدس المحتلة، ففيه كان يقع منزل الحاج أمين الحسيني مفتي القدس[2]، ومقر منظمة التحرير الفلسطينية «بيت الشرق» والمؤسسات المختلفة التابعة له[3]، إلى جانب وجود المسرح الوطني الفلسطيني، والعديد من مقرات البعثات الدبلوماسية والمُمثّليات الدولية من بينها قنصليات بريطانيا وتركيّا وبلغاريا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا، إلى جانب مكاتب تابعة للأمم المُتّحدة، من بينها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة (OCHA)، ومقر منظمة الصحة العالميّة (WHO)، وممثليّة الاتحاد الأوروبي ومكاتب الصليب الأحمر وغيرها من المؤسسات. إضافةً إلى عددٍ من المؤسسات التربويّة الفلسطينيّة، على غرار كُليّة البنات «هند الحُسيني» التابعة لجامعة القدس، ومركز «إسعاف النشاشيبي» التربوي، ودار الطفل العربي، وعدد من المدارس الأخرى[4].

1 العساس، 2021/5/6. https://alassas.net/8428/
2 الغد الأردني، 2021/1/24. https://bit.ly/2TzfBMv
3 الجزيرة نت، 2015/7/12. https://bit.ly/3fFbwyS
4 العساس، 2021/5/6، مرجع سابق.

وحاولت العصابات الصهيونية استهداف الحي في أحداث نكبة 1948، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل، ويورد المؤرخ عارف العارف في كتابه «النكبة الفلسطينية والفردوس المفقود» سببين أساسيين لاستهداف العصابات الصهيونية لحي الشيخ جراح وسكانه في عام 1948، وهما[1]:

1

موقعه الفاصل بين الأحياء اليهودية التي تضم مباني «الهداسا» والجامعة العبرية» وبين الطرف الشمالي من جبل الزيتون، إذ حاولت عصابات الاحتلال السيطرة على الحي لفصل البلدة القديمة عن امتدادها الفلسطيني في الشمال.

2

كان معظم سكان الحي قبيل النكبة من الوجهاء والأثرياء، وسعت العصابات الصهيونية إلى القضاء عليهم وتشريدهم؛ لحرمان القدس من «مورد» كان من المستطاع أن يغذيها بالعقل والمال» بتعبير العارف، وهذا ما دفع المقاومين إلى الدفاع عن الحي في وجه المخططات الصهيونيّة.

وجرت في الحي معارك عديدة خلال أحداث 1948، أبرزها تلك التي جرت في 13 نيسان/أبريل 1948، وتُعد بحسب العارف «أكبر المعارك التي حدثت في بيت المقدس»، فقد هاجمت مجموعة من المقاومين من جيش «الجهاد المقدس» قافلة صهيونية لعصابة «الهاغانا» كانت في طريقها إلى مستشفى «الهداسا»، وسقط من العصابات الصهيونية عشرات القتلى على أثر الانتصار الفلسطيني في هذه المعركة[2]. واستطاع الحي الصمود حتى احتلال الشطر الشرقي من القدس عام 1967.

1 عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947-1952، دار الهدى، بيروت، 1956، ص 184.
2 المرجع نفسه، ص 186-189.

تهجير سكان حي الشيخ جراح خلفية تاريخيّة

بدأت المحاولات الصهيونية الأولى للسيطرة على حي الشيخ جراح في وقتٍ مبكر عن تأسيس دولة الاحتلال، فمع بداية القرن التاسع عشر روجت الحركة الصهيونية أن الكاهن الأعظم «شمعون الصديق» مدفونٌ في الحي، ويدعي اليهود أنه من حقبة تأسيس «المعبد الثاني»، وحولوا قبر الشيخ محمد معّو السعدي، إلى قبر مزور للكاهن المشار إليه، وهذا ما مكن الصهاينة من رفع أعداد اليهود الوافدين إلى الحي في تلك الحقبة[1].

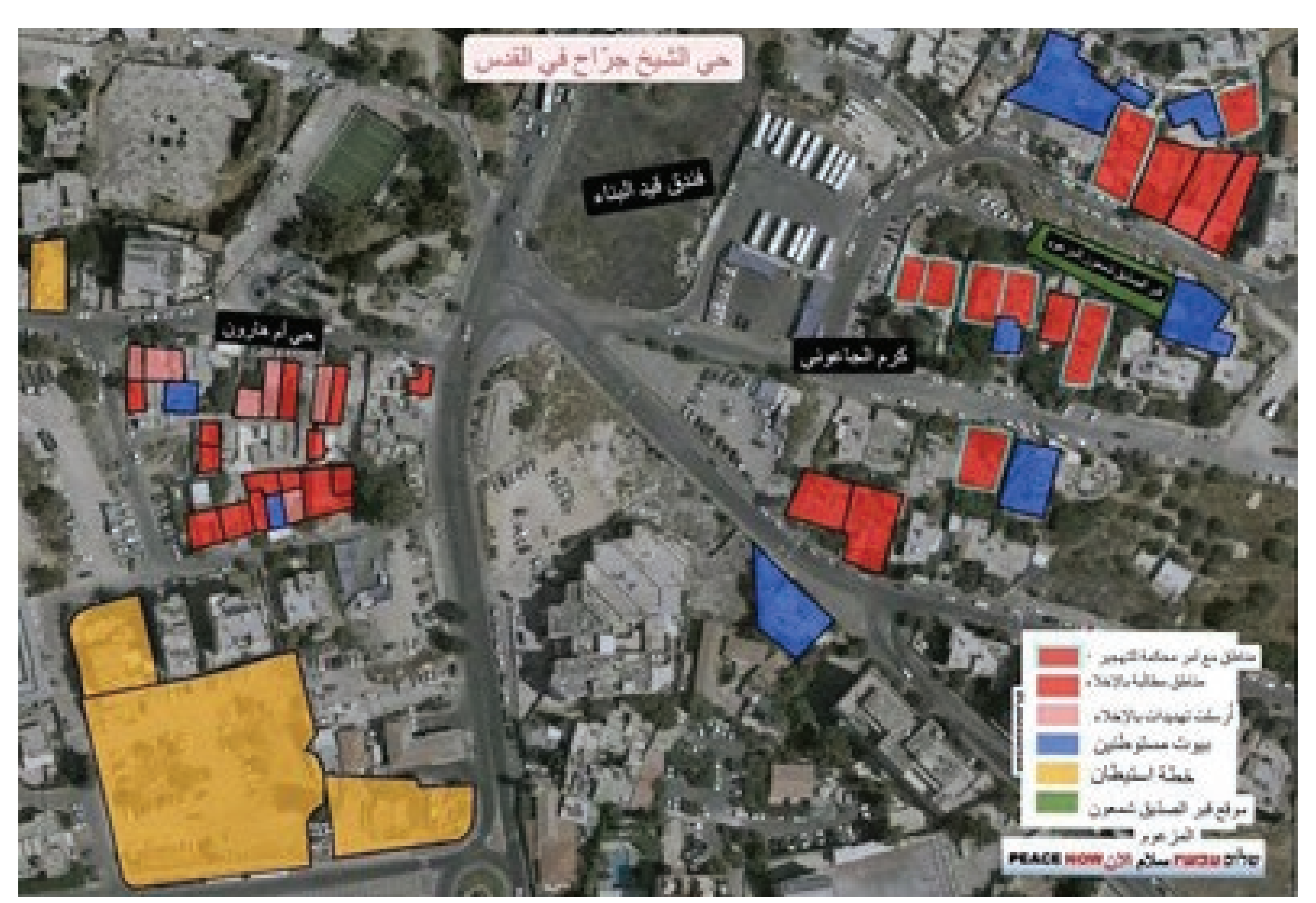
وتعود جذور القضية إلى روايات يهودية مضطربة تدعي وجود عقد «تهكير» أي استئجار لأراضٍ زراعية في حي الشيخ جراح إبان الحقبة العثمانية، ولكنها ادعاءات غير ثابتة. وعلى أثر قيام دولة الاحتلال عام 1948، واحتلال الشطر الغربي من القدس والعديد من المدن الفلسطينية، انتقلت إلى الحي 28 عائلة فلسطينية لاجئة، قادمة من القرى والبلدات المحتلة آنذاك، وسكنوا في الحي بناء على اتفاقية عُقدت في 1954/11/16، بين الحكومة الأردنية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وفي عام 1956 اتفق الجانبان على توطين هذه العائلات في حي الشيخ جراح، على أن يتم نقل ملكية العقارات التي قدمتها لهم الحكومة الأردنية بشكلٍ تلقائي لسكان الحيّ بعد ثلاث سنوات، في مقابل موافقتهم على التخلي عن صفة «لاجئين»، وتُشطب أسماؤهم من سجل اللاجئين لدى «الأونروا»[2].

بعد انتهاء السنوات الثلاث، طالب أهالي الشيخ جراح دائرة الأراضي الأردنية بتسجيل الوحدات السكنية بأسمائهم، ولكن تضاربًا في المستندات أدى إلى تأخر هذا الإجراء الذي أصبح أكثر بعدًا عن التنفيذ بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس عام 1967. وأدت هذه الإشكاليات إلى عدم تسجيل العقارات بشكلٍ كامل، وبقي الإثبات الوحيد هو الاتفاق بين الأردن ووكالة الأونروا وسكان الحي.

وعلى أثر احتلال الشطر الشرقي من المدينة عام 1967، استولت سلطات الاحتلال على منزل عائلة الشنطي في حي الشيخ جراح، وأصدرت عددًا من القوانين التي تسمح لها ولأذرعها

1 زياد ابحيص، الشيخ جراح: حتى لا نخسر المعركة، شبكة قدس الإخبارية، 2021/4/30. https://qudsn.net/post/183780
2 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021/5/6. https://bit.ly/34AabmD

بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، من بينها قانون «أملاك الغائبين» الصادر في عام 1950، وقانون «الشؤون القانونية والإدارية» في عام 1970، الذي مكن المستوطنين من الاستيلاء على أملاك الفلسطينيين في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، مقابل تقديمهم إثباتات تؤكد أن عائلاتهم كانت تعيش في المدينة المحتلة قبل عام 1948[1]. وهذا ما سمح لأذرع الاحتلال بالسيطرة على المزيد من العقارات في حي الشيخ جراح، ونقل ملكيتها من سكانها أصحاب الحق إلى المستوطنين، بذريعة ملكية يهودية مزعومة.



العقارات المستهدفة في حي الشيخ جراح

ومنذ عام 1972 بدأت جمعيات استيطانية محاولاتها السيطرة على عقارات الحي، واستطاعت جمعيتان استيطانيتان بالتواطؤ مع سلطات الاحتلال تسجيل عقارات الحي باسمها تسجيلاً أوليًا، وهذا ما أدى إلى رفع نحو 23 قضية أمام محكمة الصلح الإسرائيلية في القدس المحتلة،

1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021/5/6، مرجع سابق.

وفي سياق الصراع القضائي على العقارات، وكّلت 17 عائلة من العوائل المهددة بالتهجير محاميًا إسرائيليًا، يدعى توسيا كوهين، الذي خدع العوائل الفلسطينية وتوصل إلى اتفاق مع الجمعيات الاستيطانية، يقر بموجبه بملكيتهما للأرض في مقابل أن تتحول العوائل الفلسطينية إلى مستأجرين محميين عام 1991، وأجبر هذا الاتفاق هذه العائلات على دفع بدل إيجار مقابل إقامتهم، إضافةً إلى منعهم من صيانة المنزل أو توسعته من دون الاستحصال على إذن من «المالكين»[1]. ولكن ضعف الوثائق التي استطاعت الجمعيات الاستيطانية من خلالها السيطرة على العقارات سمحت للعوائل الفلسطينية استمرار معركتهم القانونية.

تطورات محاولات التهجير حتى 10 حزيران/يونيو 2021

تابعت العوائل المقدسية معركتها القانونية في وجه سلطات الاحتلال وأذرعه المختلفة، التي أقامت عددًا من البؤر الاستيطانية داخل الحي، وأسكنت المستوطنين اليهود فيها، في مستوطنة «شمعون هتصديق»، ومستوطنة «فندق الشبرد» التي أقيمت عام 2011، وحاصرت الحي بعددٍ من المقرات الرسمية الحكومية، وهي مقر قيادة شرطة الاحتلال وقيادة حرس الحدود ووزارة الداخلية الإسرائيلية[2]. ونورد في النقاط الآتية أبرز تطورات القضية حتى 10 حزيران/ يونيو 2021:

- في عام 1995 كشف فريق الدفاع عن أهالي الشيخ جراح أن الوثيقة المقدمة من الجمعيات الاستيطانية غير حقيقية، على أثر البحث في الأرشيف العثماني، وفي سجلات المحكمة العثمانية في القدس المحتلة[3].
- في 23 نيسان/إبريل 1999 اقتحم مستوطنون منزل الحاجة فوزية محمد الكرد (أم كامل)، واستولوا على قسم منه، على أثر قرار من محكمة الاحتلال المركزية[4].

1 ورقة حقائق حول قضية الشيخ جرّاح، مرجع سابق، ص 7-8.
2 الجزيرة نت، 2021/5/31. https://bit.ly/3p7JpM1
3 ورقة حقائق حول قضية الشيخ جرّاح، مرجع سابق، ص 8-11.
4 مركز أبحاث الأراضي، 2009/8/14. https://bit.ly/3wRQDq0

- في عام 2002 رفعت عوائل الحيّ والمواطن سليمان حجازي قضية جديدة في محكمة الصلح الإسرائيلية، يطالبون فيها بإلغاء اتفاق المحامي توسيا كوهين مع الجهات المدعية وتنازله عن حقوق موكليه في ملكية مساكنهم في وحدات سكن الشيخ جراح[1].
- في عام 2003 قامت الجمعيات الاستيطانية التي تدعي ملكية العقارات في الحي ببيع حقوق الملكية إلى الشركة الاستيطانية «نحلات شمعون»[2].
- في عام 2005 ردت المحكمة العليا الإسرائيلية طلب حجازي بإقرار ملكيته قبل ثلاث سنوات حين أشارت المحكمة إلى مستشار القضائي للتدقيق في ملابسات إعطاء القرار بواسطة المحكمة المركزية.
- في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 استولت قوات الاحتلال على الجزء المتبقي من منزل أم كامل الكرد وزوجها[3].
- في آب/أغسطس 2009 طردت سلطات الاحتلال عائلتي الغاوي وحنون من منازلهم في حي الشيخ جراح، بعد رفض المحكمة العليا الإسرائيلية طلب الاستئناف الذي قدمته العائلتان[4].
- في 2017/9/5 استولت جمعيات استيطانية على منزل الحاج أيوب شماسنة في حي الشيخ جراح، بذريعة ملكية العقار لليهود قبل عام 1948؛ وهذا ما أدى إلى تشريد الحاج أيوب (83 عامًا) وزوجته (74 عامًا)، وابنهما محمد وزوجته وأولادهما الستة[5].
- في 2019/1/13 أخطرت بلدية الاحتلال في القدس ودائرة الإجراء والتنفيذ الإسرائيلية 5 عائلات مقدسية من آل الصباغ بإخلاء عمارة سكنية في حي الشيخ جراح لتُسلّم لجمعيات استيطانية.[6] وبعد نجاح محامي العائلة بالحصول على قرار

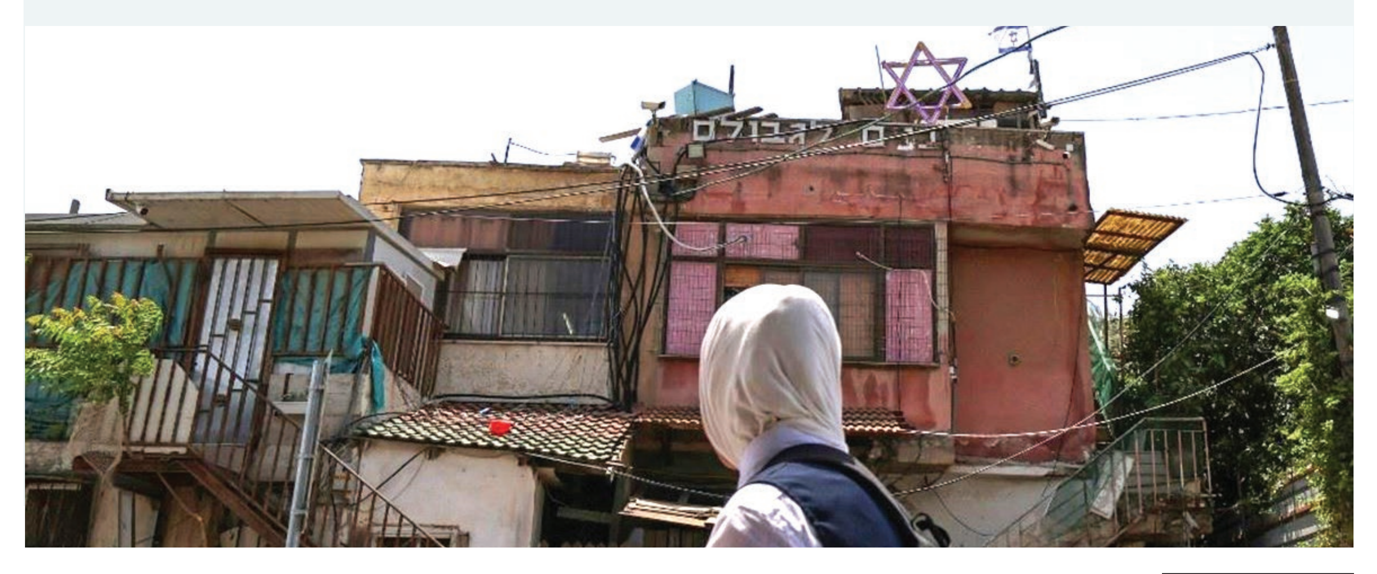
1 مركز أبحاث الأراضي، 2009/8/14، مرجع سابق.
2 وكالة الأناضول، 2021/6/5. https://bit.ly/3x656hY
3 مركز أبحاث الأراضي، 2009/8/14، مرجع سابق.
4 صحيفة الشرق الأوسط، 2009/8/4. https://bit.ly/3wV6bt7
5 الحياة الفلسطينية، 2017/9/5. https://bit.ly/3ihaSJy
6 عرب 48، 2019/1/13. https://bit.ly/33Odzcz

بتجميد الإخلاء مدة شهريْن، قررت دائرة الإجراء الإسرائيلية والتنفيذ في القدس في 2019/3/5، بدء إجراءات إخلاء عائلة الصباغ من بنايتها وهي مكونة من 45 فردًا، معظمهم أطفال[1]. وفي 2019/3/18 أصدرت محكمة صلح الاحتلال في القدس المحتلة، قرارًا يقضي بتجميد إخلاء عائلة الصباغ من بنايتها في حي الشيخ جراح لحين النظر في الاستئناف المقدم من القاطنين في البناية، والبحث في ملكية الأرض المقام عليها البناية، فيما ألزمت المحكمة العائلة دفع 35 ألف شيكل (نحو 10.7 آلاف دولار أمريكيّ) لخزينة المحكمة لتجميد قرار الإخلاء[2].

- في تشرين الأول/أكتوبر 2020 أصدرت محاكم الاحتلال قرارًا بالإخلاء الجبري لاثنتي عشرة عائلة ونقل ملكيتها إلى مستوطنين بدعم من منظمات استيطانية[3].
- في 22 نيسان/أبريل 2021، أرسلت 28 عائلة فلسطينية من حي الشيخ جراح، ونحو 191 منظمة داعمة، رسالة إلى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، يطالبون فيها بإدراج تهجيرهم القسري من حي الشيخ جراح بشكلٍ عاجل، في التحقيق التي تجريه المحكمة حول فلسطين. وتضمنت المطالبة بالتحقيق في تهجيرهم القسري والاستيلاء على الممتلكات، والاضطهاد، والفصل العنصري، وغيرها من الأعمال اللاإنسانية التي تسبب معاناة شديدة أو أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية والبدنية[4].
- في 2021/5/2 أمهلت محكمة تابعة للاحتلال 4 عائلات فلسطينية مهددة بالإخلاء من حي الشيخ جراح، حتى 2021/5/6 من أجل التوصل إلى اتفاق مع الشركة الاستيطانية، وبحسب المحكمة تقضي التسوية بإيجاد آلية لدفع بدل إيجار للمستوطنين بأثر رجعي، ومواصلة دفع الإيجار إلى أن يتوفى رب المنزل الفلسطيني، بحيث لا ينتقل الإيجار المحمي إلى أولاده[5].

1 وكالة القدس للأنباء، 2019/3/6. https://bit.ly/3bsXAmF
2 موقع مدينة القدس، 2019/3/18. http://quds.be/v3j
3 دنيا الوطن، 2021/6/1. https://bit.ly/3piG10K
4 مؤسسة الحق القانون من أجل فلسطين، 2021/4/24. https://bit.ly/2Txy0Ju
5 الجزيرة نت، 2021/5/2. https://bit.ly/3phDQdW

- في 2021/5/9 أعلنت محكمة الاحتلال العليا تأجيل النظر في قضية الشيخ جراح، على أثر تقارير سرية أمنية تُشير إلى أن النظر في القضية سيؤدي إلى تصعيد ميداني، خاصة أن الجلسة في 2021/5/10 تزامنت مع تحضيرات أذرع الاحتلال لاقتحام المسجد الأقصى في ذكرى احتلال الشطر الشرقي من القدس بالتقويم العبري[1].
- في 2021/3/4 رفضت محكمة الاحتلال المركزية التماسًا مقدمًا من 3 عائلات مقدسية، ضد إخلاء منازلها في حي الشيخ جرّاح، وألزمت العائلات بإخلاء منازلها حتى آب/ أغسطس 2021 [2].
- في 2021/5/25 قررت محكمة الاحتلال العليا منح مهلة للمستشار القضائي لحكومة الاحتلال حتى الثامن من حزيران/ يونيو 2021، لتقديم موقفه في ملف إخلاء عائلات فلسطينية من منازلها بحي الشيخ جراح[3].
- في 2021/6/7 أعلن المستشار القضائي لحكومة الاحتلال أفيحاي مندلبليت، أنه لن يقدم أي توصية للمحكمة العليا بشأن ملف إخلاء العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جراح، وبرر مندلبليت عدم تقديم أي توصية، بأن «الوضع القانوني يميل إلى الإضرار بالعائلات الفلسطينية بطريقة لا يمكن منع الإخلاء»، وأفاد مصدر مقرب من مكتب المستشار القضائي أن «المستوى السياسي يعتقد أيضًا أن الدولة يجب ألا تتدخل»[4].



1 عرب 48، 2021/5/9. https://bit.ly/3plx8DI
2 وكالة الأناضول، 2021/3/4. https://bit.ly/2SSO7RB
3 بلدنا الإخباري، 2021/5/25. https://bit.ly/3piunmG
4 عرب 48، 2021/6/7. https://bit.ly/3g3wxDP

توقيت إعادة فتح القضية

شكلت الأحداث في حي الشيخ جراح ومن ثم في المسجد الأقصى المبارك، شرارة اندلاع معركة «سيف القدس» التي استمرت 11 يومًا ما بين 10 و21 أيار/مايو 2021، واستطاعت المقاومة في قطاع غزة والجماهير الفلسطينية في مختلف المناطق المحتلة، مفاجأة الاحتلال وإشعال الجبهات المختلفة في وجهه، ولكن العديد من المراقبين أشاروا إلى أن توقيت إعادة فتح قضية حي الشيخ جراح لم تكن بريئة، خاصة محاولة الاحتلال حسم الملف عبر سلطاته القضائية، على أثر استمرار المداولات في هذه القضية لنحو أربعة عقود، من دون الوصول إلى إجراء يحسم ملكية العقارات بشكلٍ تام.

وبحسب متخصصين في الشأن المقدسي، أرادت سلطات الاحتلال إنهاء قضية الشيخ جراح، في سياق استفادتها من موجة التطبيع العربي معه، والتعامل مع الحي على أنه الخاصرة الأضعف في القدس المحتلة، وأن عدد المنازل المستهدفة وهو 28 منزلًا لن يستدعي تضامنًا كبيرًا، خاصة أن إعادة فتح القضية جاء مع استمرار اقتحامات المسجد الأقصى، والتحضير لاقتحامات مركزية في 2021/5/10 الموافق لـ 28 رمضان، وغيرها من خطط التهويد في المدينة المحتلة، وهو ما صوّر لسلطات الاحتلال أن استهداف الحي سيمر مرور الكرام بعد تشتيت الأنظار عنه، من دون أي ردة فعل فلسطينية مباشرة[1].

ولا تتوقف شهية الاحتلال عن قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية وخاصة في القدس المحتلة، وبحسب المحامي الإسرائيلي دانيال سيدمان وهو متخصص في «السياسة الإسرائيلية في القدس المحتلة» فإنّ قضيتي التهجير والقدس يشكلان «جوهر هوية الشعب اليهودي»، وأنهما موجودتان «في هذه المساحة المحدودة للشيخ جراح»[2]. يعني ذلك أن التوقيت هو مسألة وقت لا أكثر، وأن فتح قضايا الأحياء الفلسطينية في القدس المحتلة سيتصاعد تباعًا، بناء على الظروف السياسية والأمنية التي تؤثر بشكل كبير في خطط الاحتلال وقراراته التهويدية والاستيطانية.

1 عبد الله معروف، هبة المقدسيين والصراع على القدس ومآلاته، مركز الجزيرة للدراسات، 2021/5/20. https://bit.ly/2SnMoUg

2 واشنطن بوست، 2021/5/10. https://wapo.st/3gjfEDV

وحول محاولات الاحتلال فرض السيطرة على المزيد من أراضي الفلسطينيين، صرح نائب رئيس بلدية الاحتلال في القدس أرييه كينغ، وهو واحد من مؤيدي التهويد والاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة، قائلًا «في أي مكان وفي أي مكان ينجح فيه اليهود في الاستقرار في القدس، أرى ذلك شيئًا مباركًا»[1]. وتُشير الأدبيات الصهيونية إلى الاستيطان إلى أنه «فضيلة»، وأن المستوطنين هم المقاتلون الأساسيون باسم الشعب اليهودي، وهم «الضمانة المركزية لأمن هذا الشعب ومستقبل أجياله القادمة»[2].

ونقلت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية عن مصادر فلسطينية أن عمليات الإخلاء في حي الشيخ جراح توقفت منذ عام 2009، على أثر ضغوطات أمريكية ودولية على حكومة الاحتلال، ولكن محاولات أذرع الاحتلال عادت من جديد على أثر ما تلقته من دعمٍ كبير من قبل إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي غض الطرف عن النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة، وقدم «إيماءات» تسهل حركة المستوطنين وخططهم[3].

الأبعاد الاستيطانية لتهجير سكان حي الشيخ جراح وغيره من أحياء القدس المحتلة



1 تايمز أوف إسرائيل، 2021/5/6. https://bit.ly/2T4aPXd
2 أحمد عز الدين أسعد ومنير فخر الدين، السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة سنة 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021/4/9. https://bit.ly/2Taj8As
3 واشنطن بوست، 2021/5/10، مرجع سابق.

لا تنفك محاولات سيطرة الاحتلال على أراضي القدس المحتلة، عن تحقيق غلبة سكانية له ولمستوطنيه في المدينة المحتلة، ومنذ عام 1967 تركزت سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استراتيجيتين أساسيتين:

1

الأولى تتمثل في تعزيز الغلبة السكانية اليهودية في المدينة المحتلة، عبر إنشاء مستوطنات داخل حدود القدس المحتلة وخارجها، وجذب المزيد من المستوطنين إليها، وإنشاء بؤر استيطانية في الأحياء العربية داخل القدس[1].

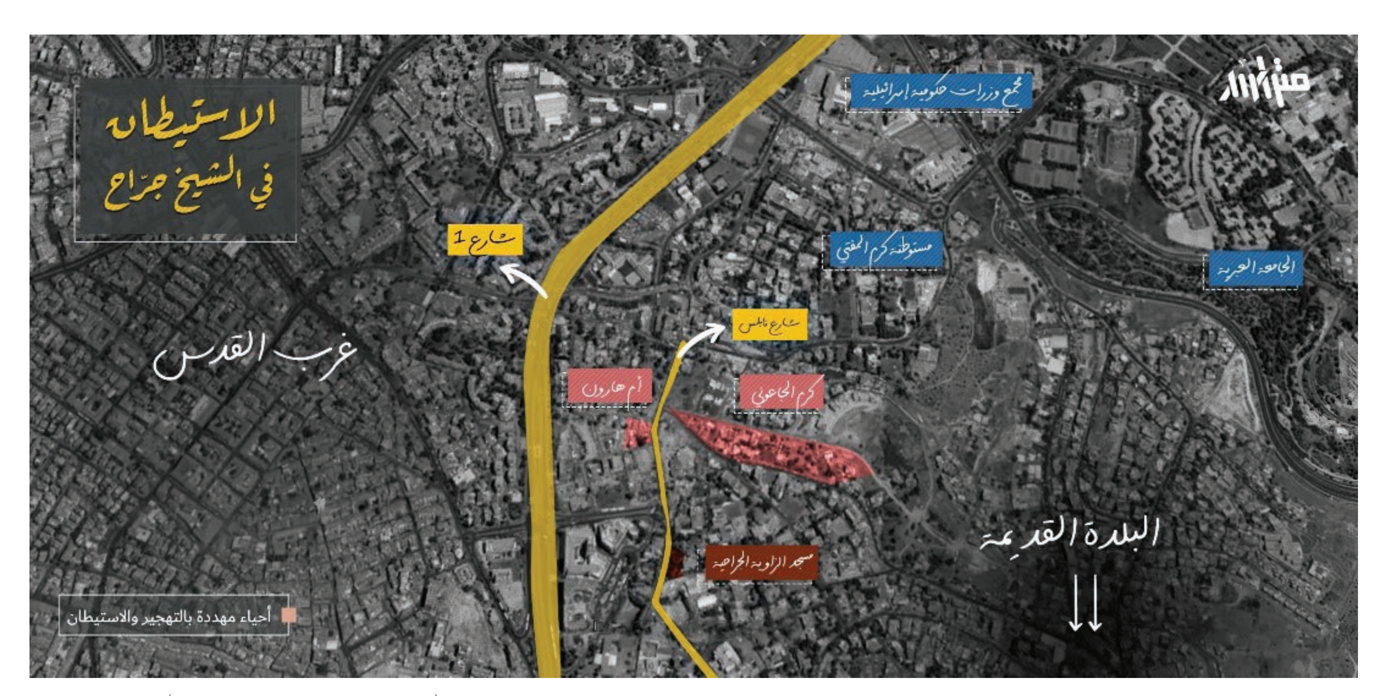
2

تهدف إلى تقليل أعداد الفلسطينيين، عبر الحد من نموهم السكاني، وخفض أعدادهم عبر حصارهم اجتماعيًا واقتصاديًا، وهذا ما يدفعهم إلى الهجرة خارج المدينة المحتلة. أو من خلال إخراج السكان الفلسطينيين بالقوة من حدود المدينة المحتلة عبر سحب الهويات وهدم المنازل وغيرها، وما يتصل بهذه السياسات من إعاقة تنمية المجتمع الفلسطيني وتطوره[2].

وحول حجم الاستهداف في حي الشيخ جراح أشارت مصادر متابعة إلى أن سلطات الاحتلال تخطط لمصادرة نحو 40 % من أراضي الحيّ، وهذا ما يهدد عشرات العائلات الفلسطينية بفقدان منازلها بشكل مباشر في حال أقرت محاكم الاحتلال إخلاء المنازل المستهدفة[3]. وعلى الرغم من السنوات الطويلة التي قضتها العائلات الفلسطينية في أروقة المحاكم الإسرائيلية، إلا أن الاحتلال يتعامل معهم خاصةً ومع الوجود الفلسطيني بشكلٍ عام على أنه وجود مؤقت، وأن تهجيرهم يمكن أن يتم بكل سهولة، لولا ما تشهده القضية من تضامن فلسطيني ودولي كبير.

1 علي إبراهيم، الاستيطان في القدس: كيف استغلت «إسرائيل» أيام ترامب الأخيرة؟، موقع إضاءات، 2021/5/4. https://bit.ly/3vZCneX
2 وكالة عمانيات الإخبارية، 2021/5/2. https://bit.ly/3b93zzp
3 الغد الأردني، 2021/3/14. https://bit.ly/3ewmplU

وتستهدف سلطات الاحتلال الحي ضمن رؤية استيطانية موسعة، إذ ترى في موقعه الجغرافيّ طريقًا مفتاحيًّا نحو المستوطنات المقامة شرقي المدينة المحتلة، فإن استطاع الاحتلال ربط الحي بها ومن ثم بالبنية الاستيطانية في الشطر الغربي من المدينة المحتلة، سيكون بذلك قد حقق إنجازًا بالغ الأهمية في عزل الأحياء الفلسطينية عن بعضها البعض، وإيجاد فاصل عمراني استيطاني بين المناطق الفلسطينية في البلدة القديمة وسلوان، وبين الأحياء والبلدات الفلسطينية شمال القدس المحتلة على غرار حي شعفاط، إلى جانب تحقيق اختراقٍ للمناطق الفلسطينية عبر امتدادٍ استيطانيّ طويل يبدأ عند الجامعة العبريّة شرقًا، ويتصل بشارع رقم 1 وأطراف الشطر الغربي من القدس المحتلة[1]. وتأتي هذه الخطوة في سياق إعادة تشكيل المدخل الشمالي للبلدة القديمة ضمن مشروع هندسة الحيز الجغرافي أو ما يُعرف إسرائيليًا بمشروع «وادي السيليكون الجديد»[2].



خريطة حي الشيخ جراح وموقعه بين شطري القدس المحتلة (المصدر موقع متراس)

1 متراس، 2021/5/31. https://bit.ly/2SSPyzt
2 وكالة الأناضول، 2020/10/19. https://bit.ly/3puwbcd

ومما يدلل على أهمية الحي في سياق تطويق القدس المحتلة بالمشاريع الاستيطانية، ليصبح حاجزًا استيطانيًا يشغل الحيز المكاني والسكاني، تتابعت المشاريع الاستيطانية منذ سقوط الحي في قبضة الاحتلال عام 1967، ومن أبرزها المستوطنة المقامة في قصر المفتي، والحيّ الاستيطانيّ في «كبانية أم هارون»، والحيّ الاستيطانيّ في «كرم الجاعوني»، ومبنى جمعية «أماناه» الاستيطانيّة، إضافةً إلى المراكز الأمنية والسياسية على غرار مقرات الوزارات في حكومة الاحتلال ومقرّ قيادة الشرطة[1].

ولم تكتف سلطات الاحتلال بالأبنية الاستيطانية فقط، بل عملت على بناء معالم استيطانية، تتعلق برواية الاحتلال وتاريخه، لإضفاء الصبغة اليهودية على الحي، ففي شباط/فبراير 2021 وافقت أذرع الاحتلال على إنشاء موقع تهويدي يتضمن نصبًا تذكاريًا لجنود كتيبة في لواء المظليين في جيش الاحتلال، «لتخليد ذكرى جنود كتيبة المظليين 71»، الذين قُتلوا خلال احتلال شرق القدس في عام 1967. وبحسب المشروع المقرر سيتم تسييج المنطقة، وإنشاء بوابات، ومواقع مراقبة باتجاه «مواقع المعارك»، ومقاعد للجلوس، إضافةً إلى بناء مدرج ومسرح[2].

ويمكن اختصار أبرز أهداف الاحتلال من السيطرة على منازل الفلسطينيين في حي الشيخ جراح بالنقاط الآتية:

- إعادة هندسة كل الحيز الجغرافي الفلسطيني المحيط بالبلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك، وهي هندسة تهدف إلى تفتيت الحيز المكاني الفلسطينية، والحد من حرية تنقل الفلسطينيين داخل ذلك الحيز، بهدف فرض السيطرة الاستيطانية على الحياة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة[3]، وهي في حالة حي الشيخ جراح، داخل جزء صغير من حي فلسطيني يقاوم الوجود الاستيطاني.

1 متراس، 2021/5/31، مرجع سابق.
2 براءة درزي، حتى لا يحدّد قضاءُ الاحتلال قدرَ الشيخ جراح، موقع مدينة القدس، 2021/3/15. https://bit.ly/3cmdgLk
3 السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة سنة 1967، مرجع سابق.

- سيطرة الاحتلال على المزيد من المناطق الفلسطينية في المدينة المحتلة، والسعي إلى تحويل هذه المناطق إلى خاصرة رخوة تفتح المجال أمام سلطات الاحتلال لتحقيق المزيد من الخطوات التهويدية[1].
- طمس مركز الوجود السياسي للفلسطينيين في القدس المحتلة، وهو وجود كان لحي الشيخ جراح نصيب مركزي فيه، من حيث التأسيس ومن حيث حجم التضامن والفعل السياسيين، في مقابل تحويل الحي إلى مركز للحضور الإسرائيلي، الذي يسعى إلى تحويل الحي إلى أحد مراكز القيادة التي تعج بالمقرات الحكومية والأمنية[2].
- تشتيت الوجود الفلسطيني عبر زرع مجموعة من البؤر الاستيطانية، التي تخترق الوجود الفلسطيني[3].
- إجهاض أي حراكٍ فلسطيني لمواجهة مخططات الاحتلال، وهو هدف سيصل إليه الاحتلال عبر استهداف مختلف الأحياء الفلسطينية المحيطة بالقدس والأقصى، إذ سيصبح بمقدور الاحتلال السيطرة على تحرك الفلسطينيين وتجمهرهم عبر الحواجز العسكرية والمكعبات الأسمنتية.
- خسارة موقع أساسي للعمق الفلسطيني للبلدة القديمة، في سياق استمرار عزل البلدة القديمة عن محيطها الفلسطيني[4].
- فتح المجال أمام المزيد من الاعتداء على المسجد الأقصى والمقدسيين في البلدة القديمة، فتزامنًا مع قضية حي الشيخ جراح فتح الاحتلال قضايا عددٍ من الأحياء في منطقة سلوان، في إطار محاولاته إضعاف المناطق التي تشكل المد السكاني للبلدة القديمة، وقدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك.

1 قدس برس، 2021/3/18. https://bit.ly/34WTuSE
2 نون بوست، 2021/5/8. https://bit.ly/3gk203p
3 الجزيرة مباشر، 2021/5/18. https://bit.ly/3psy60S
4 زياد ابحيص، مقابلة على يوتيوب، 2021/5/6. https://bit.ly/34XlW6I

مسارات التطور المتوقعة

أمام تطور مسار القضية ودخول المقاومة الفلسطينية على مسرح الأحداث، ومحاولة الاحتلال إعادة قضية الحي إلى دائرة المحاكم الإسرائيلية، هناك ثلاث طرقٍ أساسية لمواجهة تغول الاحتلال وهي:

1

الطريق الأول: استكمال مسار المواجهة ضمن أروقة المحاكم الإسرائيلية، وهي وسيلة لم تكن مجدية طوال السنوات الطويلة الماضية، فمحاكم الاحتلال جزء من منظومته التي تضفي على جرائمه مسحة قانونية وتشريعية. وهو مسار طويل ومرهق، ويعرف أهالي الحي أن نتيجته النهائية لن تكون إلا في مصلحة الجهات الاستيطانية ومن خلفها سلطات الاحتلال.

2

الطريق الثاني: هو مسار المواجهة المباشرة مع الاحتلال، من خلال الاعتصامات الشعبية والعمليات الفردية، وإشغال الاحتلال في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، وصولًا إلى تدخل المقاومة إن لزم الأمر في سياق تكريس تدخل المقاومة في ميزان القوى، وأن يكون آخر الدواء هو صواريخ المقاومة.

3

الطريق الثالث عبر استخدام أدوات العدالة الدولية، وهي مسؤولية لا تقع على الجانب الفلسطيني أو الأردني فقط، بل هي مسؤولية جماعية على الدول العربية والإسلامية، في سياق رفع قضية الشيخ جراح ومختلف تفاصيل التهويد في القدس المحتلة إلى الأطر الدولية، وخاصة تلك التي تؤلم الاحتلال وتقلقه، على غرار محكمة الجنايات الدولية.



الخاتمة

مرت قضية حي الشيخ جراح بمنعطفاتٍ عديدة، وشارك في معركة مواجهة أطماع الاحتلال ثلاثة أجيال من سكان الحي الفلسطيني، الذين ما زالوا متمسكين بأرضهم ومنازلهم، وقد حظيت هذه القضية على موجة تعاطفٍ منقطعة النظير، فانطلقت الصرخة من أهل الحي والمتضامنين الفلسطينيين معهم، وبلغت أصداؤها أعضاء في البيت الأبيض وشخصيات غربية في مجالات الفن والسياسة وغيرها، وهذا ما يجعل التضامن مع قضية الحي وغيرها مما تعانيه المدينة المحتلة أكثر سهولة وأثرًا.

إن المطلوب تحويل حالة التعاطف هذه إلى سيرورة دائمة تقوم عليها المؤسسات المعنية بالدفاع عن القدس ومسجدها وأحيائها، وأن يدفع صناع القرار والمسؤولون في العالمين العربي والإسلامي نحو إعادة وضع القدس في مقدمة أولوياتهم، وأن تكون المواجهة الشاملة وحالة التضامن دافعة إلى تحقيق المزيد من الدعم وبلورة خطط تواجه تغول الاحتلال وتلجم إرهابه.



الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org